الأمم المتحدة

A/C.4/53/SR.6

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

22 January 1999
Arabic
Original: French

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة ٦
المعقودة بالمقر، نيويورك،
يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ماسيدو ..... (المكسيك)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة* (تابع)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها جملة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

المحتويات (تابع)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات غير المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة* (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي* (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/53/23، (الأجزاء الثاني والخامس إلى الثامن)، A/AC.109/2102-2104؛ 2106 إلى 2110؛ 2112 إلى 2118)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/53/23 (الجزء الرابع)، الفصل الثامن، A/53/263)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/53/23 (الجزء الثالث))

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات غير المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/53/3 (الفصل الثامن، الفرع دال)؛ A/53/23 (الجزء الرابع)، الفصل السابع؛ A/53/130 و Corr.1، A/AC.109/L.1880، S/1998/76)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/53/262 و Add.1)

١ - **السيد أمورين** (البرازيل): تحدث باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسير)، وكذا باسم بوليفيا وشيلي وقال إن تلك البلدان تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بنما نيابة عن مجموعة ريو. وأبرز أهمية عملية إنهاء الاستعمار التي تتم بنجاح في إطار الأمم المتحدة، مؤكدا من جديد التزام الدول الأعضاء في ميركوسير والبلدان المنتسبة إليها بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذا بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ولجنة الـ ٢٤. وتطرق إلى الخلاف الذي لا يزال قائما بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس وأعرب عن ارتياحه لتعزيز البلدين المعنيين، علاقاتهما الثنائية بشكل ملحوظ كما تدل على ذلك الزيارة التي سيقوم بها إلى المملكة المتحدة رئيس جمهورية الأرجنتين السيد منعم في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى التعاون القائم بين البلدين لحماية الأرصدة السمكية واستغلال احتياطي النفط في جنوب غربي المحيط الأطلسي.

٢ - وفي ختام كلمته تلا الإعلان المتعلق بجزر مالفيناس الذي اعتمد أثناء الاجتماع العاشر لرؤساء الدول الأعضاء في ميركوسير وبوليفيا وشيلي، والذي أكدوا فيه مجددا دعمهم للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين ودعوا إلى الإسراع بإيجاد حل للمسألة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

٣ - **السيد أغيغورين** (شيلي): أعلن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به كل من ممثل بنما باسم مجموعة ريو وممثل البرازيل باسم الدول الأعضاء في ميركوسير. وأكد أن عملية إنهاء الاستعمار لم تكتمل بعد حيث لا يزال هناك ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي لم يمارس سكانها بعد حقهم في تقرير مصيرهم.

٤ - وأفاد بأن شيلي تؤيد العملية السياسية الجارية في كاليدونيا الجديدة والتي أفضت مؤخرا إلى اتفاق نوميا. وأثنى في هذا الصدد على موقف التعاون الذي اتخذته فرنسا في عام ١٩٩٨ إزاء اللجنة الخاصة. وهنأ أيضا حكومة نيوزيلندا، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة في توكيلاو، على روح التعاون التي ما فتئت تتحلى بها، في علاقاتها مع اللجنة الخاصة.

٥ - وبخصوص قضية تيمور الشرقية، قال إن المفاوضات الجارية بين إندونيسيا والبرتغال تستحق الاهتمام.

٦ - ومضى يقول إن التقدم المحرز في عملية تحديد الهوية في الصحراء الغربية يدعو إلى التفاؤل أيضا. وتأمل شيلي في التوصل إلى حل للمسائل المتبقية ومباشرة تنظيم الاستفتاء دون مزيد من التأخير.

٧ - وأضاف قائلا إن شيلي مقتنعة بأن السعي إلى إيجاد حل سلمي، عن طريق التفاوض، بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن مسألة جزر مالفيناس هو الخيار الوحيد الممكن.

٨ - وأعرب عن شكره لحكومة جزر فيجي على استضافة حلقة دراسية إقليمية شارك فيها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول الأعضاء المهتمة والخبراء.

٩ - وفي ختام كلمته، ذكر ممثل شيلي بأنه لا يزال أمام اللجنة الخاصة سنتان لتصفية جميع الحالات الاستعمارية المتبقية. ولهذا السبب يؤيد اقتراح رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة الذي دعا فيه إلى عقد اجتماع في المستقبل القريب بغرض إعداد قائمة بمنجزات عمل اللجنة والتخطيط لأنشطتها المقبلة. وأضاف قائلا إن وفد شيلي ينوي المشاركة بنشاط في هذا الاجتماع ويأمل في مساعدة اللجنة الخاصة على الاضطلاع بولايتها من الآن حتى نهاية العقد الدولي لإنهاء الاستعمار.

١٠ - **السيد أوفيا** (بابوا غينيا الجديدة): أعرب عن اعتقاد وفده بأن إيجاد تسوية سريعة وسلمية لمسألة وضع الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بعد بالحكم الذاتي لا يشكل مهمة مستحيلة في نظر بلده. وقال إن هذه الأقاليم تختلف من حيث درجة نموها وتنوع سياقاتها الجغرافية والتاريخية ولكن يمكن، بفضل الإرادة الحسنة والتعاون من جانب جميع الأطراف، إيجاد حلول ملائمة لكل حالة على حدة. وفي هذا الصدد، يجدر الاستشهاد بموقف حكومتي نيوزيلندا وفرنسا إزاء توكيلاو وكاليدونيا الجديدة، تباعا. وأفاد بأن اتفاق نوميا يشكل أساسا متينا لتحقيق جميع الطموحات السياسية المشروعة لسكان كاليدونيا الجديدة.

١١ - وأضاف يقول أما فيما يتعلق بجزيرة غوام، فإن وفده يرى أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به بالرغم من التقدم المحرز. ولهذا السبب انضم الوفد إلى مقدمي مشروع قرار يدعو إلى الحوار والتشاور والتعاون بين حكومة الولايات المتحدة والحكومة الإقليمية لغوام. وعلى عكس ما قاله ممثل الولايات المتحدة، فإنه لم يتم إعداد هذا المشروع دون التشاور مع الجهات المعنية الأولى. فقد تم التشاور مع ممثلي الولايات المتحدة، وكذا مع ممثلي إقليم غوام، ولكنهم رفضوا رفضا قاطعا إجراء مناقشات بشأن محتوى مشروع القرار. فمقدمو هذا المشروع لا يرون في نص القرار نهاية وإنما يعتبرونه بداية. وبناء على ذلك فإن وفد بابوا غينيا الجديدة يدعو حكومة الولايات المتحدة إلى دراسة مشروع القرار هذا دراسة متأنية والبدء بعملية مشاورات مع شعب غوام.

١٢ - وأردف قائلا إن وفده مستعد للتعاون مع جميع الوفود المهتمة من أجل القضاء على بقايا الاستعمار. ويحبذ الوفد بصفة خاصة إيفاد بعثات لزيارة الأقاليم المعنية بغرض الاطلاع على آمال سكانها وتنظيم استفتاءات أو غير ذلك من أشكال التشاور بغية تحديد مصير الشعوب المعنية. وحيث أنه من المحتمل ألا تتمكن اللجنة الخاصة من تحقيق جميع أهداف العقد بحلول عام ٢٠٠٠، فإن بابوا غينيا الجديدة ترى أن من الضروري مباشرة التفكير في الإجراءات الجديدة التي يتعين اتخاذها مع نهاية العقد، بغرض إنهاء الاستعمار.

١٣ - **السيد فيس - إيمي** (هايتي): ذكر أن هناك تضامنا تقليديا يربط بلده بالشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار. وقال إن جمهورية هايتي عانت لما يزيد على ثلاثة قرون من ويلات الاستعمار، ولذلك فإنها مؤهلة لاستيعاب أبعاد المشاكل التي تعاني منها شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٤ - وأضاف قائلا إن حصول أكثر من ١٠٠ بلد على السيادة الوطنية خلال العقود الأربعة الأخيرة يشكل بالفعل نجاحا، غير أن الأمم المتحدة لم تنه بعد مهمتها، لأنه لا يزال هناك في العالم ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. أجل، إن البعض قد يقول بأن معظم هذه الأقاليم لا تتشكل سوى من جُزر صغيرة منتشرة في البحر الكاريبي أو المحيط الهادئ، لكن ما دامت هذه الأقاليم مأهولة برجال ونساء متشبثين بالحرية وبالمساواة، فإن الضمير الإنساني سيفرض المساواة بين هذه الأقاليم وبين الأقاليم الأخرى سواء أكانت أكبر أو أقوى.

١٥ - ومضى يقول إن وفد هايتي أحاط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في إطار عملية تحديد هوية الناخبين في الصحراء الغربية، وكذلك فيما يتعلق بمركز كاليدونيا الجديدة وتوكيلاو مستقبلا. ومن البوادر المشجعة كذلك الشروع في عملية لإحلال الديمقراطية في تيمور الشرقية. كما أعلن عن ترحيب وفد هايتي ببيان ممثلة المملكة المتحدة، الذي أشارت فيه إلى أن بلدها مستعد للنظر في أي اقتراح حول مستقبل الأقاليم، يكون مقدما من شعوب تلك الأقاليم نفسها.

١٦ - وأفاد أن الاستقلال هو الذي يضمن الحريةعادة، ولكن هناك خيارات أخرى، وطرائق أخرى لحصول شعوب هذه الأقاليم على الحكم الذاتي. ولهذا السبب يتعين على الدولة القائمة بالإدارة ومنظمة الأمم المتحدة أن تنظم برامج تثقيفية في المجال السياسي لصالح هذه الشعوب. وفي ذات السياق، تشكل البعثات الزائرة والحلقات الدراسية الإقليمية وسائل مفيدة جدا للاطلاع على المشاكل الحقيقية التي يواجهها أولئك السكان. غير أن الحق في الحرية وتقرير المصير لا يعني مجرد تتويج مجموعة من التدابير السياسية، وإنما يشمل أيضا الحق في الغذاء الكافي، وفي الصحة والتعليم والعمل والترفيه والحق في حماية البيئة والموارد الطبيعية الخاصة، وفي الحفاظ على الثقافة وعلى التقاليد الخاصة، فينبغي للحرية السياسية، كي تكون دائمة، أن تستند إلى قاعدة اقتصادية اجتماعية متينة. وبناء على ذلك، فإن هايتي توجه نداء إلى الدول القائمة بالإدارة ووكالات الأمم المتحدة المختصة كي تساعد هذه الأقاليم في السير على طريق التنمية المستدامة والتصدي للتحديات التي ستواجهها.

١٧ - **السيد ويلموت** (غانا): أعرب عن أسفه لكون ١٧ إقليما لا يزال غير متمتع بالحكم الذاتي، بالرغم من مرور ٣٨ عاما على اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وحث جميع الدول القائمة بإدارة تلك الأقاليم على أن تحذو حذو نيوزيلندا التي شجعت، بفضل تعاونها البنّاء مع سكان توكيلاو ومع الأمم المتحدة، التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك الجزر وتقدم سكانها نحو ممارسة حقهم في تقرير المصير.

١٨ - وأردف قائلا إن الحق في تقرير المصير يشكل، وفقا لتوصيات اللجنة الخاصة الواردة في تقريرها (A/53/23) والتي يؤيدها وفد غانا تأييدا تاما، جزءا من الحقوق غير القابلة للتصرف للسكان غير المتمتعين بالحكم الذاتي، ومن واجب الدول القائمة بالإدارة أن تنهض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتلك الأقاليم وأن تحافظ على هويتها الثقافية. ومن واجبها كذلك أن تواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الأقاليم الخاضعة لإدارتها ولمواجهة المشاكل المقترنة بالاتجار في المخدرات وغسل الأموال وما الى ذلك من الجرائم.

١٩ - واسترسل يقول إن المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة تلزم الدول القائمة بالإدارة بإبلاغ الأمين العام، على نحو منتظم، عن الحالة في الأقاليم، وكذا عن التطلعات السياسية التي يعرب عنها السكان خلال عمليات الاستفتاء الحرة والنزيهة أو غير ذلك من أشكال سبر الآراء. كما أن هذه الدول ملزمة بالتعاون مع البعثات التي توفدها الأمم المتحدة لزيارة تلك الأقاليم بغية تمكينها من الحصول على معلومات مباشرة.

٢٠ - وأضاف قائلا إن وفده يهنئ الأمين العام، وكذا وزيري خارجية إندونيسيا والبرتغال، على التقدم المحرز نحو إيجاد تسوية لمسألة تيمور الشرقية ويذكر بأن الأهداف المنصوص عليها في الإعلان لن تتحقق دون تعاون كامل من جانب الدول القائمة بالإدارة.

٢١ - وقال إن وفده يعرب عن ارتياحه لكون المبعوث الخاص للأمين العام، السيد جيمس بيكر، استطاع أن يرسي أسس تسوية لمسألة الصحراء الغربية. ويؤيد الوفد تأييدا كاملا تطلعات الشعب الصحراوي إلى تقرير المصير ويدعو جميع الأطراف إلى التحلي بالمرونة وضبط النفس. وأضاف بأن الوفد يؤكد مجددا ضرورة أن يواصل المغرب وجبهة البوليساريو مباحثاتهما المباشرة تحت رعاية الأمم المتحدة حتى يتسنى إجراء الاستفتاء في أقرب وقت ممكن.

٢٢ - ومضى يقول إن غانا تحث جميع الدول القائمة بالإدارة على أن تراعي، في كل ما تأتيه من تصرفات، الحقوق السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وذلك وفقا للالتزامات الملقاة عليها بموجب قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة.

٢٣ - وأردف يقول إن غانا تشجع جميع الدول الأعضاء على المساهمة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل القضاء نهائيا على الاستعمار بحلول نهاية هذا العقد وتدعو جميع وكالات وهيئات الأمم المتحدة إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٢٤ - **السيد السنوسي** (المغرب): قال إن مسألة الصحراء الغربية ليست من المسائل التي تتعلق بإنهاء الاستعمار وإنما هي مسألة تتصل بالسلامة الإقليمية. وبعد أن قدم عرضا موجزا لتاريخ الإقليم، ذكر بأن محكمة العدل الدولية اعترفت بأن هذا الإقليم ينتمي الى المغرب، وبأن حكومته اقترحت تنظيم الاستفتاء إثباتا لحسن نيتها.

٢٥ - وأضاف قائلا إن جميع الصحراويين الذين تم تعدادهم في عام ١٩٧٤، أو الذين أقاموا في الإقليم لمدة معينة، أو الذين فر آباؤهم من الإقليم لأسباب سياسية أو اقتصادية من حقهم أن يشاركوا في الاستفتاء، وذلك وفقا لخطة التسوية ولمعايير تحديد الهوية التي أيدها مجلس الأمن في قراره ٧٢٥ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ والتي وافق عليها الطرفان.

٢٦ - واسترسل يقول إن الأمين العام السابق قد حث المغرب على قبول حل توفيقي اتسمت المعايير المعتمدة بموجبه بقدر أكبر من التقييد. وقد رفض الطرف الآخر في نهاية المطاف قبول هذا الحل التوفيقي حيث لم يقبل أن يطبق من خطة التسوية سوى الجوانب التي قد تمكنه من تنظيم استفتاء يناسب أغراضه. فبعد أن أصر لمدة طويلة على أن عدد السكان الصحراويين يتجاوز بأضعاف عديدة السكان الذين تم تعدادهم في عام ١٩٧٤، يسعى الآن إلى حصر المشاركة في الاستفتاء في الأشخاص الذين تم تعدادهم في عام ١٩٧٤ فقط مستبعدا بذلك عشرات الآلاف من الصحراويين الحقيقيين.

٢٧ - وقال إن الأمين العام أشار بوضوح، في تقريره المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/986)، إلى أن الطرف الآخر هو المسؤول عن العراقيل التي يواجهها وإلى أن تسوية المسألة لم تحرز أي تقدم بالرغم من التنازلات المتواصلة التي قدمها المغرب حتى عام ١٩٩٦.

٢٨ - ومضى يقول إن الطرف الآخر وقّع، في عام ١٩٩٧، على اتفاق هيوستن الذي ينص على أن مرشحي المجموعات القبلية المشمولين بالتعداد H41 و H61 و J51/52 يمكنهم أن يتقدموا كأفراد من أجل تحديد هويتهم. غير أنه بمجرد العودة من هيوستن رفض الطرف الآخر المشاركة في عملية تحديد هوية كل الذين لم يشملهم تعداد ١٩٧٤.

٢٩ - وأضاف قائلا إن تسوية المسألة تتعرقل منذ ست سنوات بمشكلة تحديد الهوية. وكيما يتسنى تنظيم استفتاء يتسم حقا بالحرية وبالشفافية، يجب أن يتمكن كل ملتمس من المثول شخصيا لتقديم ما يثبت أحقيته في المشاركة في الاستفتاء دون أن يتعرض لأي تمييز.

٣٠ - وأوضح أنه لم يكن هناك سوى صحراوي واحد في عداد مقدمي الالتماس المزعومين الذين استمعت إليهم اللجنة ولو أن المغرب دعا اللاجئين المائة الذين عادوا مؤخرا من مخيمات الحمادة للإدلاء بشهاداتهم أمام اللجنة، لقالوا إنه تم تهديدهم بالسلاح وتعرضوا للتعذيب عندما تجرؤا على إبداء آراء مخالفة. ولقالوا كذلك إنهم أرغموا على التصريح بأنهم يودون الإقامة في الشرق، في تلك الأرض الخالية من البشر حيث لا آبار ولا مراعي، ولوصفوا كيف انتهكت حقوقهم. وكانوا سيتساءلون عن صمت المجتمع الدولي على هذه التجاوزات العديدة.

٣١ - وأشار إلى أن حكومته عازمة على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولكنها نبهته إلى ضرورة بذل ما في وسعه لحماية اللاجئين من جميع أشكال الضغط التي يتعرضون لها لإرغامهم على التصويت على النحو المرغوب فيه.

٣٢ - ومضى يقول إن المغرب قد ساهم بالفعل بعدة ملايين من الدولارات لتغطية تكاليف إدارة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ومواصلتها وإيوائها، يمنح لها جميع التسهيلات التي تحتاجها بغرض تمكينها من الاضطلاع بولايتها. وبالرغم من أن تواجد هذه البعثة في المغرب يخضع، منذ نشرها لأول مرة في عام ١٩٩١، للرسائل الرسمية المتبادلة بين رئيس الوزراء المغربي والأمين العام للأمم المتحدة، فإن المغرب قد درس بعناية الاتفاق بشأن مركز البعثة، الذي عرضته عليه الأمانة العامة للأمم المتحدة. وهو مقتنع بأن الأمم المتحدة ستأخذ في الاعتبار ما اقترحه المغرب من تعديلات بغرض تيسير التوصل بسرعة إلى اتفاق. وسيواصل تعاونه الكامل مع مجلس الأمن ومع الأمين العام بغية مساعدتهما في تنفيذ خطة التسوية واتفاقات هيوستن

تنفيذا كاملا ونزيها. وهو مقتنع بأنه في حالة احترام جميع أحكام الخطة دون تمييز أو تلاعب، فإن مسألة السلامة الإقليمية التي يدافع عنها المغرب ستطغى على نزعات الانفصال والتجزئة.

٣٣ - **السيد موراليس** (اسبانيا): أشار إلى البيان الذي أدلى به، يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، السيد كاروانا مقدم الالتماس من جبل طارق، فذكر بأن الشعوب المستعمرة قد مارست، في معظم الحالات، حقها في تقرير المصير وبأن هذا المبدأ ينطبق أيضا على معظم الأقاليم الـ ١٧ التي لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار، بيد أن إنهاء الاستعمار لا يمكن أن يتم، في المستعمرات التي أنشئت داخل أراضي دول أخرى، إلا عن طريق استعادة الدول المعنية لسلامتها الإقليمية. وجبل طارق ينتمي إلى هذه الفئة الثانية.

٣٤ - وأردف قائلا إن التطبيق الرسمي لمبدأ السلامة الإقليمية على إنهاء الاستعمار في جبل طارق ليس مطلبا اسبانيا فحسب، وإنما يتوافق أيضا مع الممارسة السنوية التي تتبعها الأمم المتحدة المتمثلة في حث المملكة المتحدة واسبانيا على متابعة مفاوضاتهما من أجل وضع حد للوضع الاستعماري لجبل طارق.

٣٥ - واسترسل يقول إن وضع جبل طارق الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من اسبانيا جغرافيا وتاريخيا يختلف عن وضع الأقاليم المستعمرة الأخرى التي انتزعت بالقوة، من حيث كونه حـُول إلى قاعدة عسكرية من طرف الدولة المستعمرة. وجبل طارق مستعمرة تابعة للمملكة المتحدة بالرغم من أن السكان الحقيقيين للإقليم ليسوا شعبا مستعـِمرا. فهذا الشعب ليس من السكان الأصليين؛ بل هو سليل مستوطنين بريطانيين وأشخاص آخرين استقدمتهم الدولة المستعمرة إلى جبل طارق. وأضاف قائلا إن السيد كاروانا محق فيما يقول: فجبل طارق مأهول ببريطانيين منذ ٢٩٤ عاما. ولهذا السبب بالضبط لا يمكن التذرع بالحق في تقرير المصير، الذي يتمثل هدفه في إنهاء الاستعمار، من أجل إدامة الوضع الاستعماري.

٣٦ - وأضاف قائلا إنه ليس من الممكن كذلك أن نقارن، كما فعل السيد كاروانا، بين الوضع في جبل طارق والوضع في الولايات المتحـــدة واستراليا ونيوزيلنـــدا قبل استقلال هذه الدول. إن وضع جبل طارق هو اشبه ما يكون بالوضع الذي كانت عليه هونغ كونغ أو ماكاو اللتان يمس وجودهما بالسلامة الإقليمية للدولتين اللتين أقيمتا على أراضيهما.

٣٧ - وقال إن جبل طارق إما أن يظل مستعمرة بريطانية أو أن يعود إلى اسبانيا. وليس هناك حل آخر. فاسبانيا ستعارض دائما كل مبادرة تحول دون تسوية مسألة جبل طارق وفقا للحكم المتعلق بالتنازل من معاهدة أوتريخت، والذي قرر حق اسبانيا في ممارسة سيادتها على جبل طارق في حالة ما إذا لم يعد خاضعا لسيادة بريطانيا، ووفقا لنتائج المشاورات التي أجرتها مع المملكة المتحدة في بروكسل، وللممارسة المتبعة في الأمم المتحدة ومقررات الجمعية العامة. فالخيار الرابع المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) لا يمكن أن ينطبق سوى على الأقاليم التي يسري عليها مبدأ تقرير المصير، وليس على جبل طارق.

٣٨ - وأفاد بأن وزير الخارجية الاسباني، السيد ماتوتيس، كان قد أعلن استعداده للقاء وزير جبل طارق، غير أن هذا الأخير رفض، دون أن يكلف نفسه عناء دراسته، الاقتراح الذي قدمه السيد ماتوتيس خلال المفاوضات التي أجرتها الحكومتان الاسبانية والبريطانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك فإن تهيئة

الظروف المؤاتية لمواصلة الحوار لا يتم عن طريق حرمان الصيادين الاسبان من سبيل عيشهم الوحيد من خلال التذرع بحقوق جبل طارق السيادية على مياه لا تعترف اسبانيا بولاية المملكة المتحدة عليها.

٣٩ - **السيدة سميث** (المملكة المتحدة): أشارت في معرض ممارستها لحق الرد على الملاحظات التي أدلى بها وفد كل من كوبا والبرازيل (باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي) وشيلي، إلى أن الممثل الدائم للمملكة المتحـــدة عرض بوضوح موقف حكومته من جزر فوكلاند عندما مارس حقه في الرد أمام الجمعية العامة يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وذكرت كذلك بأنه أبرز بوضوح موقف حكومته فيما يتعلق بجبل طارق عندما مارس حقه في الرد أمام الجمعية العامة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إثر البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء الاسباني.

٤٠ - **السيد زوهار** (إسرائيل): أعرب في معرض ممارسته لحق الرد عن أسفه لكون وفد بابوا غينيا الجديدة ذكر فلسطين من ضمن الأقاليم التي تنظر اللجنة حاليا في وضعها. وقال إن مسألة فلسطين ليست مسألة استعمارية. فالأمر يتعلق بنزاع حول الأرض بين أمتين جارتين كان موضوع دراسات متعمقة تم الاضطلاع بها في إطار مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو كيما يتوصل الطرفان إلى حل سلمي يأخذ في الاعتبار جميع جوانب المشكلة. وسوف يجتمع الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني في بحر هذا الأسبوع في مكان قريب من واشنطن تحت رعاية الولايات المتحدة بغرض تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين في إطار عملية السلام، ويأمل وفد إسرائيل أن يكون هذا اللقاء مثمرا. وأوضح بأن كل السكان الفلسطينيين في قطاع غزة ونسبة ٩٨ في المائة من سكان الضفة الغربية يخضعون لحكم السلطة الفلسطينية التي انتخب رئيسها السيد ياسر عرفات من طرف أولئك السكان بطريقة ديمقراطية. وقال إن للفلسطينيين عـَلَـمهـُم الخاص وسلطتهم التنفيذية الخاصة كما أن لهم أجهزتهم القضائية والتشريعية وشرطة مسلحة خاصة بهم. وإسرائيل لن تقبل تحمل المسؤولية عن مصيرهم لأنهم ليسوا من رعاياها ولا من أعدائها وإنما هم جيرانها فحسب. ولذلك فإن وفد إسرائيل يرى بأن مسألة فلسطين، التي تنكب على دراستها هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، لا ينبغي أن تثار أمام اللجنة. وحث جميع الوفود على دعم عملية السلام الجارية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.